العراقيل الجمركية والتنظيمية التي تمنع المؤسسات من اختراق الأسواق الخارجية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–

Customs and organizational obstacles that prevent institutions from penetrating foreign markets - a field study of a sample of Algerian economic institutions

دحيه جمال الدين*[1] ، ميساوي إبتسام[2]

[1]*جامعة البليدة 02 علي لونيسي، الجزائر d.dahia@univ-blida2.dz /

[2]المعهد العالي للتصرف، جامعة سوسة، تونس، ibtissem.missaoui@isgs.u-sousse.tn

تاريخ الاستلام: 2024/05/23 تاريخ القبول: 2024/06/07 تاريخ النشر:2024/07/01

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى إبراز الدور المهم الذي يلعبه التسويق الدولي كأحد مجالات التسويق في تدويل أنشطة المؤسسات الاقتصادية من خلال التصدير والذي يسمح لها بتحقيق حصص سوقية إضافية و استغلال الفرص الموجودة في الأسواق الخارجية. هذه الدراسة ميدانية حول مجموعتين من العراقيل التي تحد وتمنع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من اختراق الاسواق الخارجية، حيث تم اختبار جملة من العراقيل الجمركية و العراقيل التنظيمية التي ترتبط بالمؤسسة و الهياكل و البنى التي لها علاقة بالتصدير خارج قطاع المحروقات، على عينة من المؤسسات بلغت واحدا وخمسين مؤسسة اقتصادية تنشط في ثمانية قطاعات مختلفة. حيث توصلت الدراسة الى وجود عراقيل لها أثر واضح في تعطيل العملية التصديرية.

الكلمات المفتاحية: التسويق الدولي، التدويل، التصدير، الأسواق الخارجية، العراقيل الجمركية و التنظيمية .

تصنيف JEL : F31 , F13

Abstract:

This study aims to highlight the important role that international marketing plays in foreign markets. This study presents the results of a field study on two sets of obstacles that limit and prevent Algerian economic institutions from penetrating foreign markets. in which a series of customs obstacles were tested on the one hand, and a series of organizational obstacles associated with the institution and structures and infrastructure related to exports outside the hydrocarbons sector. The study sample consisted of fifty-one economic institutions operating in eight different sectors. The study found that there are obstacles that have a tangible impact on hindering the export process.

Keywords: international marketing, internationalization, export, foreign markets, customs and organizational obstacles.

JEL classification : F31, F13

*دحيه جمال الدين

I.مقدمة:

تواجه المؤسسات العديد من التحديات التي تقف أمامها لتحد من استمراريتها وتحقيقها لأرباح متزايدة على المدى المتوسط و البعيد، كما أن ازدحام الأسواق المحلية و الدولية بالمنتجات و الخدمات يجعل هدف خلق حصة سوقية من ناحية، و المحافظة عليها من ناحية أخرى أمرا ليس بالسهل، في ظل المنافسة الشديدة بين المؤسسات و مجموعة من العراقيل التي تقف أمام تحقيق هذه الأهداف المؤسساتية و المتمثلة في تحقيق الربح و الاستمرارية.

وعلى اعتبار ان الاسواق المحلية هي المكان الطبيعي لتواجد المؤسسات الاقتصادية المحلية، الا ان هذا لا يمنع من التفكير في الأسواق الخارجية كبديل أمثل و أنسب لتواجد المؤسسة و دعمها في تحقيق طموحات مالكيها من خلق لحصص سوقية اضافية و جلب للعملة الصعبة ،كما و تشكل الاسواق الخارجية مكانا لتواجد الفرص التي ينبغي للمؤسسات عدم تفويتها و استغلالها بكل الامكانيات المتاحة.

وعلى هذا الأساس يمكن أن يشكل التسويق الدولي كأحد مجالات التسويق عموما، أحد الاركان الاساسية التي تسمح للمؤسسة الاقتصادية من تدويل أنشطتها وهذا اما بتواجد منتجاتها في الاسواق الدولية او افتتاح فروع لمؤسساتها في تلك الاسواق أو أي شكل من أشكال التواجد دوليا.

وفي ظل ما تمت الاشارة اليه، وحتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية من التواجد دوليا عليها مجابهة جملة من العراقيل لتحقيق هذا الهدف.

سنحاول في هذا المقال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير العراقيل الجمركية و التنظيمية على اختراق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للأسواق الدولية؟

و للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي اقترح الباحث منهجية العمل التالية:

II. التأصيل النظري للدراسة:

تعرف عراقيل او حواجز التصدير على أنها مجموعة من العقبات التي تقف عائقا امام المؤسسات والتي تمنعها من التصدير واختراق الاسواق الخارجية، حيث تختلف هذه العراقيل من حيث تصنيفاتها من ناحية، ودرجة تأثيرها على المؤسسة الاقتصادية من ناحية أخرى.

وتختلف تصنيفات عوائق التصدير خارج قطاع المحروقات اختلافا كبيرا بين الباحثين، حيث صنفها Leonidou الى صنفين رئيسيين هما : (Leonidou,L.C ,2004)1

* الحواجز الخارجية: فترتبط اساسا بسياسات التصدير التي تتبناها الحكومات، اجراءات التصدير، قدرات المؤسسة على تتبع الاسواق و الزبائن و أخيرا بيئة المؤسسة والتي تحتوي على اسعار الصرف، البيئة السياسية و الاختلافات بين الزبائن من ناحية الاذواق و العادات ....الخ.

* الحواجز الداخلية : وترتبط أساسا بالحواجز الوظيفية و المتمثلة في مشكلات التسويق و نقص التمويل و الموارد على أنواعها من ناحية، ومن ناحية اخرى نقص الاطلاع و المعلومة حول متطلبات الاسواق الخارجية.

كما و أضاف "عامر ملايكية" تصنيفا اخر للعراقيل يتوافق مع طبيعة العملية التصديرية وخصوصيات المؤسسة و البيئة الى ثلاث مجموعات وهي: (عامر ملايكية، 2017، ص ص 39-40)2

1 - المعوقات الهيكلية التنظيمية: وتضم ضعف القدرة على التنافس للمؤسسة الجزائرية في السوق الخارجية ، نقص الإجراءات التي تحفز على التصدير، الصعوبات المرتبطة بضعف وعدم مناسبة البنى التحتية، ضعف التنسيق بين مختلف

الهيئات الفاعلة في عمليات التجارة الخارجية، نقص الافرادالمتخصصينفي دراسة السوقالخارجي، تعقد وبطء الإجراءات التصديرية، سوء تصميم وتنفيذ برامج الدعم للصادرات التي وضعتها الهيئات الحكومية المختصة السلطات .

2 - ضعف القدرة على المنافسة والتصدير للمؤسسات المصدرة.

3 - العراقيل المرتبطة ببيئة الدولة المصدرة.

كما أن عنصر تدويل أنشطة المؤسسة يمكن أن يواجه العديد من المخاطر التي تتحول الى عراقيل في اي لحظة وهي : (عبد السلام أبو قحف, 2001، ص 57)3

- متطلبات العولمة والاستثمار خارج الدولة: القدرة على التمويل، القدرة التكنولوجية، عدم وجود برنامج حكومي لدعم العولمة "مساعدات مالية، ضمانات، تأمين، دراسة الأسواق..."، اختلاف سعر الصرف والفوائد على القروض، ارتفاع تكلفة العمالة بالأسواق الأجنبية.
- المنافسة:منافسة المنتجات في الأسواق المستهدفة، المنافسة من فروع الشركات الأجنبية الأخرى لهذه الأسواق.
- الطلب في السوق المحلي:القدرة على تلبية الطلب بالكم المطلوب بشكل مستمر، القدرة على تلبية الطلب بالجودة المطلوبة بشكل مستمر، القدرة على تنمية السوق وفتح أسواق جديدة.
- نقص المعلومات على فرص الاستثمار.
- المعرفة بقوانين وضوابط الاستثمارات بالأسواق المستهدفة:نقص المعرفة والمعلومات عن قوانين الاستثمار، القيود المفروضة على التجارة.
- القدرة على التكيف مع الأسواق:المشكلات الناشئة عن اختلاف اللغة و الثقافات والعادات، المشكلات الناتجة عن صعوبة اختيار وكلاء أو موزعين بالسوق المستهدف.
- صعوبة تقدير التكاليف :تواجد التكاليف الخفية للدخول في الأسواق الدولية ، التقييم السيئ لتكاليف التصدير للأسواق المستهدفة نظراً للتقييم السيئ للمزايا التنافسية للمنافسين، التحالفات الموجودة على المستوى الدولي بين الشركاء المحليين والأجانب والخواص الأجانب ، و التقييم السيئ للتكاليف الأخرى بسبب البعد الجغرافي مثل تكلفة النقل والإعلان والبعد الثقافي مثل تعدد اللغات والثقافات و التطور الاقتصادي.

كما أضافت Nathalie أن عنصر قصر دورة حياة المنتج دوليا قد تشكل حاجزا أمام العملية التصديرية للمؤسسات التي لا تمتلك التكنولوجيا الكافية و الامكانيات للتأقلم مع هذه الوضعية، حيث أنه من المتعارف عليه أن المنتج يمر في حياته بأربعة مراحل رئيسية وكل مرحلة تتطلب إستراتيجية معينة، كذلك بالنسبة لتدويل المؤسسة يتبع هذه المراحل، ففي مرحلة التقديم المؤسسة المبتكرة والتي تستحوذ على التقدم التكنولوجي الناتج عن المجهودات المسخرة للبحث والتطوير حيث يبدأ التصدير من البلد الذي تم به الابتكار وفي مرحلة النضج يتم الانتقال إلى الإنتاج بالخارج وفي المرحلة الموالية وهي التدهور يبدأ الإنتاج بالدول التي بها محفزات كانخفاض تكلفة اليد العاملة والضرائب ثم إعادة التصدير إلى البلد الأصل. فكلما تسارعت وتيرة الانتقال من سوق لآخر كلما قصرت دورة حياة المنتج وصعبت معه العملية التصديرية..)Nathalie et Jean, 42004, p33)

الا ان رغبة المسيرين في تدويل المؤسسة أحيانا يكون لسلوك المسيرين بالمؤسسة أثر كبير على قرار التدويل خاصة من ناحية مدى تحفز المسير الرئيسي للمؤسسة على اقتحام السوق الدولية وهذا يتوقف بدوره على مدى خبرته بالتصدير وتحمل المخاطر والقدرة على الابتكار والتجديد، لكن طموحات وتحفز المسيرين حسب Croué يتطلب كذلك توفير الإمكانيات المادية لغزو أي سوق دولية، وعليه وحسب نفس الكاتب فإن رغبة المسير يمكن ان تشكل حاجزا في الحالة المعاكسة.. (Croué, 2006, p12)

III. الدراسة الميدانية

III.1- منهجية تصميم الدراسة الميدانية

أولا : التعاريف الاجرائية لمتغيرات الدراسة :تنقسم متغيرات الدراسة الى قسمين رئيسيين هما

1 -متغيرات المحور الاول (العراقيل الجمركية)

X1 هو المتغير المستقل الأول (الإجراءات الإدارية)

X2 هو المتغير المستقل الثاني (خدمات النقل)

X3 هو المتغير المستقل الثالث (القوانين الجمركية)

Y هو المتغير التابع (العراقيل الجمركية)

2 -متغيرات المحور الثاني (العراقيل التنظيمية)

X1 هو المتغير المستقل الأول (التمويل المخصص للتصدير)

X2 هو المتغير المستقل الثاني (القوانين و التشريعات الخاصة بالتصدير)

X3 هو المتغير المستقل الثالث (التمويل و القروض الممنوحة)

Y هو المتغير التابع (العراقيل التنظيمية)

ثانيا : أساليب جمع البيانات والادوات الاحصائية المستعملة

1 -**أساليب جمع البيانات من خلال الاستبيان** : تم توزيع استبيان مكون من 18 عبارة تم تبويبها في محورين أساسيين هما محور العراقيل الجمركية ومحور العراقيل التنظيمية. وتم تحصيل 51 استبانة استوفت شروط التحليل.

2 -**الأدوات الاحصائية المستخدمة:** برنامج ال SPSS نسخة 25 من خلال مجموعة من الادوات بدءا بالإحصاء الوصفي و مرورا الى ادوات التحليل الاحصائي من خلال تحليل الارتباط ثم اختبار فيشر FISHER لدراسة معنوية العلاقة بين المتغيرات وتحليل الانحدار الخطي و التباين و تحليل ANOVA ONE WAY الاحادي لاختبار فرضيات الدراسة الميدانية.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة: بناءا على موضوع الدراسة، ووفقا لمقاربة التسويق الدولي من خلال نشاط التصدير فإن مجتمع الدراسة يتكون من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خارج قطاع المحروقات والتي تنشط في الانتاج السلعي . اضافة الى مجال الانتاج الحرفي نظرا لقابلية هذا القطاع للتصدير. حيث تم اختيار عينة ميسرة باللجوء إلى دليل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والذي يتوفر على العناوين والهواتف والبريد الالكتروني و المواقع الالكترونية للمؤسسات, وهو ما سمح للباحث بتشكيل عينة الدراسة وفقا لما هو متاح من خلال الاتصال المباشر أو عن طريق ارسال استبيان الكتروني و تحصل الباحث على 51 مؤسسة مصدرة من مختلف قطاعات النشاط.

III.2- عرض ومناقشة النتائج واختبار فرضيات الدراسة الميدانية:

أولا: الصدق والثبات الداخلي للاستبيان:

جدول رقم **01**: معامل الثبات ومعامل الاتساق الداخلي للاستبيان

	عدد العبارات	معامل الفاكرومباخ	معامل الصدق
المحور الاول	8	0,76	0,871
المحور الثاني	10	0,891	0,943
معامل الثبات و الصدق للاستبانة	18	0,916	0,957

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات**SPSS**

من خلال الجدول السابق يتضح مدى الثبات و الصدق لمحاور قائمة الاستبيان, حيث اشارت نتائج التحليل الاحصائي لاختبار تحليل الثبات ان نسبة معامل الفا للمحورين فاقت 0,60, كما ان معامل الصدق ايضا كان اكبر من 0,70 , مما يعني ان قائمة الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الصدق و الثبات.

ثانيا: التحليل الوصفي للبيانات الوظيفية لعينة من المؤسسات

يوضح الجدول التالي عدد المؤسسات المستجوبة حسب قطاع النشاط:

جدول رقم **02**: توزيع عينة المؤسسات قيد الدراسة وفق قطاع النشاط

قطاع النشاط	التكرار	% النسبة المئوية
غذائي	13	25,5%
انتاجي	2	3,9%
خدماتي	19	37,3%
بترولية مشتقات	1	2,0%
كهر ومنزلية	2	3,9%
فلاحي صناعي	8	15,7%
تجاري	2	3,9%
الكتروني	4	7,8%
المجموع	51	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات **SPSS**

نلاحظ من خلال الجدول أن اغلب المؤسسات المستجوبة تنشط في قطاع الخدمات بتكرار بلغ 19 مؤسسة و بنسبة 37,3% تقريبا, أما بقية المؤسسات: الناشطة في القطاع الغذائي بنسبة 25,5%, بعدها تاتي المؤسسات ذات القطاع الفلاحي الصناعي بسبة 15,7%, ثم تليها المؤسسات ذات الطابع الالكتروني بنسة 7,8%, اما المؤسسات الناشطة في القطاع الانتاجي والكهرومنزلي والتجاري قفد تساوت نسبها المقدرة ب 3,9%، وتبقى نسبة 2% المتبقية كانت للمؤسسات الناشطة في قطاع مشتقات بترولية.

سنوات الخبرة في التجارة الخارجية Import / Export

من خلال النتائج يتضح ان عينة المؤسسات قيد الدراسة في اغلبها لديها خبرة في التجارة الخارجية من 5 الى 10 سنوات بنسبة بلغت 58,8% تليها المؤسسات ذات خبرة أكثر من 10 سنوات بنسبة 29,4% و النسبة المتبقية التي تمثل 11,7% كانت للمؤسسات ذات خبرة في التجارة الخارجية اقل من 5 سنوات.

ثالثا: تحليل إجابات عينة المؤسسات قيد الدراسة حول المحور الأول الخاص بالعراقيل الجمركية

نلاحظ من خلال النتائج أن المتوسط الحسابي الكلي للمحور كان في حدود 2,58 اي على كل عبارات المحور, اما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,241 و هذا يعني أن إجابات الأفراد كانت في اتجاه واحد الى حد ما, أما في ما يخص عبارات المحور فقد كانت كالتالي:

العبارة 1: المتوسط الحسابي للعبارة كان في حدود 2,68 مما يدل على أن هناك بعض التعقيدات أثناء عملية التخليص الجمركي, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,58 هذا يعني أن إجابات المؤسسات كانت في اتجاه واحد نوعا ما حيث أن درجة تشتت الإجابات كانت متوسطة.

العبارة 2: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,76 مما يدل أن الإجراءات الإدارية المسبقة لعملية التصدير تستغرق وقتًا طويلا, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,55 هذا يعني أن إجابات المؤسسات كانت في اتجاه واحد نوعا ما, مما يقلل من درجة تشتت الإجابات.

العبارة 3: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,41 مما يدل ان عدم الشحن الفوري للسلع و بقاءها في الميناء قد يؤدي لإتلافها, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,82 هذا يعني أن إجابات المؤسسات لم تكن في اتجاه واحد, حيث درجة تشتت الإجابات كانت كبيرة نوعا ما.

العبارة 4: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,15 مما يدل أن هناك صعوبات في التعامل مع الإجراءات الاستيرادية للبلد المستورد, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,78 هذا يعني أن إجابات المؤسسات لم تكن في اتجاه واحد نوعا ما حيث درجة تشتت الإجابات كبيرة قليلا.

العبارة 5: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,52 مما يدل أن هناك نقص في خدمات النقل، مما يؤدي إلى تأخير عملية التوزيع وزيادة التكاليف, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,64 هذا يعني أن إجابات المؤسسات كانت في اتجاه واحد, حيث درجة تشتت الإجابات كانت متوسطة.

العبارة 6: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,52 مما يدل أن عملية التفتيش تسببت في تأخير عملية التصدير، مما أدى إلى زيادة التكاليف بنسبة تتناسب مع مدة بقاء السلع في الميناء , أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,70 هذا يعني أن إجابات المؤسسات كانت في اتجاه واحد نوعا ما, حيث درجة تشتت الإجابات كانت كبيرة قليلا.

العبارة 7: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,76 مما يدل أنه يتم استخدام طرق إدارية قديمة وغير مواكبة للتطورات الحديثة في ادارة الجمارك , أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,55 هذا يعني أن إجابات المؤسسات كانت في اتجاه واحد, حيث درجة تشتت الإجابات كانت قليلة.

العبارة 8: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,82 مما يدل ان هناك بعض القوانين الجمركية التي تعيق عملية التصدير , أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,43 هذا يعني أن إجابات المؤسسات كانت في اتجاه واحد, حيث درجة تشتت الإجابات كانت ضعيفة.

رابعا: تحليل إجابات عينة المؤسسات قيد الدراسة حول المحور الأول الخاص بالعراقيل التنظيمية

نلاحظ من خلال النتائج أن المتوسط الحسابي الكلي للمحور كان في حدود 2,59 اي الموافقة على اغلب عبارات المحور اما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,283 و هذا يعني أن إجابات الأفراد كانت في اتجاه واحد الى حد ما, أما في ما يخص عبارات المحور فقد كانت كالتالي:

العبارة9: المتوسط الحسابي للعبارة كان في حدود 2,31 مما يدل ان موظفو المؤسسة لا يفتقرون إلى الخبرة و المهارات , أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,86 هذا يعني أن إجابات المؤسسات لم تكن في اتجاه واحد نوعا ما حيث أن درجة تشتت الإجابات كانت كبيرة.

العبارة 10: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,54 مما يدل ان التمويل المخصص للتصدير غير كافٍ لتغطية جميع المراحل التي تشملها عملية التصدير, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,70 هذا يعني أن إجابات المؤسسات لم تكن في اتجاه واحد نوعا ما, مما يزيد من درجة تشتت الإجابات.

العبارة 11: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,35 مما يدل أن هناك صعوبة في جمع المعلومات اللازمة حول الأسواق الخارجية, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,84 هذا يعني أن إجابات المؤسسات لم تكن في اتجاه واحد, حيث درجة تشتت الإجابات كانت كبيرة نوعا ما.

العبارة 12: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,50 مما يدل أنه لا توجد قدرات كافية لسيرورة توريد السلع للأسواق الخارجية, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,73 هذا يعني أن إجابات المؤسسات لم تكن في اتجاه واحد نوعا ما, و هذا يدل على ان درجة تشتت الإجابات كبيرة.

العبارة 13: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,66 مما يدل انه توجد صعوبة التحكم في وسطاء قنوات التوزيع , أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,65 هذا يعني أن إجابات الأفراد كانت في اتجاه واحد, حيث درجة تشتت الإجابات كانت متوسطة نوعا ما.

العبارة 14: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,58 مما يدل أن القوانين و التشريعات الخاصة بالتصدير صعبة و معقدة, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,69 هذا يعني أن إجابات المؤسسات كانت في اتجاه واحد الى حد ما, حيث درجة تشتت الإجابات كانت متوسطة.

العبارة 15: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,70 مما يدل أن التشريعات الحكومية تقيد الصادرات بشدة, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,60 هذا يعني أن إجابات المؤسسات كانت في اتجاه واحد, حيث درجة تشتت الإجابات كانت متوسطة.

العبارة 16: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,70 مما يدل أن هناك عدم احترام المواعيد المتعلقة بالشحن و النقل من طرف المؤسسات الخدماتية, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,57 هذا يعني أن إجابات المؤسسات كانت في اتجاه واحد, حيث درجة تشتت الإجابات كانت متوسطة نوعا ما.

العبارة 17: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,76 مما يدل أن التمويلات و القروض الممنوحة من طرف البنوك غير كافية, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,51 هذا يعني أن إجابات المؤسسات كانت في اتجاه واحد نوعا ما, حيث درجة تشتت الإجابات كانت قليلة.

العبارة 18: كان المتوسط الحسابي للعبارة في حدود 2,74 مما يدل أن الوكالات الحكومية لا تقدم الكثير من الدعم للمؤسسات في عملية التصدير, أما الانحراف المعياري فقد كان في حدود 0,65 هذا يعني أن إجابات المؤسسات كانت في اتجاه واحد الى حد ما, حيث درجة تشتت الإجابات كانت متوسطة.

خامسا: اختبار صحة الفرضيات المتعلقة بالمحور الأول (العراقيل الجمركية):

الفرضية الأولى: هناك اثر ذو دلالة إحصائية بين الإجراءات الإدارية لعملية التصدير و العراقيل الجمركية

الفرضية الثانية: هناك اثر ذو دلالة إحصائية بين خدمات النقل و العراقيل الجمركية

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للقوانين الجمركية و العراقيل الجمركية

ومن اجل اختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على (F) وذلك من اجل معرفة معنوية العلاقة, و سنعتمد القيمة المعنوية (sig(α

اختبار لاختبار الفرضية الاولى و الثانية و الثالثة, حيث يظهر (ANOVA) كما سيتم الاعتماد على تحليل التباين الأحادي ب5%

الجدول التالي نتائج اختبار فرضيات المحور الاول:

جدول رقم 03: تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار صحة فرضيات المحور الاول:

المصدر	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2	معاملR الارتباط
الانحدار	50,708	16,903	5,815	0,002*	0,271	0,520
الخطا	136,625	2,907				
المجموع	187,333					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α≥0,05)

المحسوبة 5,815 دالة إحصائيا عند مستوى معنوية اقل من (F) يتبين من معطيات الجدول أعلاه أن قيمة (0,05) و يتضح من نفس الجدول أن المتغيرات المستقلة (الإجراءات الإدارية) (خدمات النقل) (القوانين الجمركية) في هذا النموذج تفسر ما مقداره 27,1% من التباين في المتغير التابع (العراقيل الجمركية), و هي قوة تفسيرية متوسطة نسبيا, أما النسبة الباقية البالغة 72,9% فتعود لمساهمة متغيرات أخرى غير داخلة ضمن نموذج الدراسة , كما يوضح معامل الارتباط (0,52) وجود ارتباط موجب بين الإجراءات الإدارية و و خدمات النقل و القوانين الجمركية و بين العراقيل الجمركية

بناءا على ما سبق يمكن اعتبار ان هناك اثر مهم للمتغيرات المستقلة (الإجراءات الإدارية) (خدمات النقل) (القوانين الجمركية) و المتغير التابع (العراقيل الجمركية), و بذلك تثبت صلاحية النموذج لاختبار فرضيات المحور الأول.

–و قد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار هذه الفرضيات حيث يوضح الجدول التالي تقدير معلمات النموذج من اجل قياس اثر (الإجراءات الإدارية) (خدمات النقل) (القوانين الجمركية) على العراقيل الجمركية

جدول رقم04: تحليل الانحدار البسيط لبيان اثر (الإجراءات الإدارية) (خدمات النقل) (القوانين الجمركية) على العراقيل الجمركية.

النموذج	معاملات غير معيارية		معامل معياريBeta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)
	β	الخطأ المعياري			
الثابت (Y)	13,787	1,730		7,972	0,000*
الإجراءات الإدارية (X1)	0,857	0,496	0,244	1,728	0,091**
خدمات النقل (X2)	0,605	0,412	0,201	1,468	0,149**
القوانين الجمركية (X3)	1,055	0,625	0,237	1,688	0,098**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

* دالة إحصائيا عند مستوى ($0,05\geq\alpha$)

*غير دالة إحصائيا عند مستوى ($0,05\geq\alpha$)

يتضح من الجدول أعلاه أن تقدير معادلة خط الانحدار تكون وفق ما يلي:

$$Y= 13,787+ 856X1+0,605X2+ 1,055X3$$

الخطأ المعياري للمعلمات (1,73) (0,496) (0,412) (0,625)

حيث ان:

X1 هو المتغير المستقل الأول (الإجراءات الإدارية)

X2 هو المتغير المستقل الثاني (خدمات النقل)

X3 هو المتغير المستقل الثالث (القوانين الجمركية)

Y هو المتغير التابع (العراقيل الجمركية)

و هكذا تشير معادلة نموذج الانحدار البسيط إلى أن:

–**الفرضية الاولى**: زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل (الإجراءات الإدارية) تؤثر بالزيادة في المتغير التابع (العراقيل الجمركية) بمقدار (0,857) اي بنسبة 85,7%, كما يتضح من خلال المعامل المعياري (0,244), أن قوة العلاقة بين الاجراءات الادارية و العراقيل الجمركية بلغت (24,4%).

أما بالنسبة لاختبارات معنوية معاملات الانحدار يتضح من الجدول السابق أن قيمة (T)المحسوبة (1,728) للمتغير المستقل غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية اقل من (0,05).

بناءا على هذا فإننا لا نقبل الفرضية الأولى بصيغتها.

– **الفرضية الثانية:** زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل (خدمات النقل) تؤثر بالزيادة في المتغير التابع (العراقيل الجمركية) بمقدار (0,605) اي بنسبة 60,5%, كما يتضح من خلال المعامل المعياري (0,201), أن قوة العلاقة بين خدمات النقل والعراقيل الجمركية بلغت (20,1%).

أما بالنسبة لاختبارات معنوية معاملات الانحدار يتضح من الجدول السابق أن قيمة (T)المحسوبة (1,468) للمتغير المستقل غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية اقل من (0,05).

بناءا على هذا فإننا نرفض الفرضية الثانية بصيغتها.

–**الفرضية الثالثة:** زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل (القوانين الجمركية) تؤثر بالزيادة في المتغير التابع (العراقيل الجمركية) بمقدار (1,055) كما يتضح من خلال المعامل المعياري (0,237), أن قوة العلاقة بين القوانين الجمركية و العراقيل الجمركية بلغت (23,7%).

أما بالنسبة لاختبارات معنوية معاملات الانحدار يتضح من الجدول السابق أن قيمة (T)المحسوبة (1,688) للمتغير المستقل غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية اقل من (0,05).

بناءا على هذا فإننا لا نقبل الفرضية الثالثة بصيغتها.

مما سبق نرفض فرضيات المحور الأول:

–لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين الإجراءات الإدارية و العراقيل الجمركية.

–لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين خدمات النقل و العراقيل الجمركية.

–لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين القوانين الجمركية و العراقيل الجمركية.

سادسا: اختبار صحة الفرضيات المتعلقة بالمحور الثاني (العراقيل التنظيمية):

الفرضية الرابعة: هناك اثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل المخصص للتصدير و العراقيل التنظيمية

الفرضية الخامسة: هناك اثر ذو دلالة إحصائية بين القوانين و التشريعات الخاصة بالتصدير و العراقيل التنظيمية

الفرضية السادسة: هناك اثر ذو دلالة إحصائية بين التمويل و القروض الممنوحة من طرف البنوك و العراقيل التنظيمية

sig(α) وذلك من اجل معرفة معنوية العلاقة, و سنعتمد القيمة المعنوية (F) ومن اجل اختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على اختبار

لاختبار الفرضية الرابعة و الخامسة و السادسة, حيث يظهر (ANOVA) كما سيتم الاعتماد على تحليل التباين الأحادي ب5%

الجدول التالي نتائج اختبار فرضيات المحور الثاني:

جدول رقم 05: تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار صحة فرضيات المحور الثاني:

المصدر	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2	الارتباطRمعامل
الانحدار	177,907	59,302	12,409	0,000*	0,442	0,665
الخطا	224,603	4,779				
المجموع	402,510					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0,05$

المحسوبة (12,409) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية اقل من (0,05) F) يتبين من معطيات الجدول أعلاه أن قيمة (و يتضح من نفس الجدول أن المتغيرات المستقلة (التمويل المخصص للتصدير) (القوانين و التشريعات الخاصة بالتصدير) (التمويل و القروض الممنوحة) في هذا النموذج تفسر ما مقداره 42,4% من التباين في المتغير التابع (العراقيل التنظيمية), و هي قوة تفسيرية متوسطة نسبيا, أما النسبة الباقية البالغة 57,6% فتعود لمساهمة متغيرات أخرى غير داخلة ضمن نموذج الدراسة , كما يوضح معامل الارتباط (0,665) وجود ارتباط موجب و قوي بين التمويل المخصص للتصدير, والقوانين و التشريعات الخاصة بالتصدير, و التمويل و القروض الممنوحة و العراقيل التنظيمية.

بناءا على ما سبق يمكن اعتبار ان هناك اثر مهم للمتغيرات المستقلة (التمويل المخصص للتصدير) (القوانين و التشريعات الخاصة بالتصدير) (التمويل و القروض الممنوحة) و المتغير التابع (العراقيل التنظيمية), و بذلك تثبت صلاحية النموذج لاختبار فرضيات المحور الثاني.

–و قد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار هذه الفرضيات حيث يوضح الجدول التالي تقدير معلمات النموذج من اجل قياس اثر (التمويل المخصص للتصدير) (القوانين و التشريعات الخاصة بالتصدير) (التمويل و القروض الممنوحة) على العراقيل التنظيمية.

جدول رقم06: تحليل الانحدار البسيط لبيان أثر (التمويل المخصص للتصدير) (القوانين والتشريعات الخاصة بالتصدير) (التمويل والقروض الممنوحة) على العراقيل التنظيمية

النموذج	معاملات غير معيارية		معامل Beta معياري	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة (sig)
	β	الخطأ المعياري			
الثابت (Y)	14,853	2,129		6,977	0,000*
التمويل المخصص للتصدير (X1)	2,036	0,458	0,504	4,449	0,000*
القوانين والتشريعات (X2)	0,848	0,451	0,208	1,879	0,066**
التمويل والقروض الممنوحة (X3)	1,326	0,615	0,240	2,156	0,036*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

* دالة إحصائيا عند مستوى (0,05≥α)

*غير دالة إحصائيا عند مستوى (0,05≥α)

يتضح من الجدول أعلاه أن تقدير معادلة خط الانحدار تكون وفق ما يلي:

$$Y= 14,853+2,036\ X1+0,848\ X2+1.326X3$$

الخطأ المعياري للمعلمات (2,129) (0,458) (0,451) (0,615)

X1 هو المتغير المستقل الأول (التمويل المخصص للتصدير)

X2 هو المتغير المستقل الثاني (القوانين و التشريعات الخاصة بالتصدير)

X3 هو المتغير المستقل الثالث (التمويل و القروض الممنوحة)

Y هو المتغير التابع (العراقيل التنظيمية)

و هكذا تشير معادلة نموذج الانحدار البسيط إلى أن:

-**الفرضية الرابعة**: زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل (التمويل المخصص للتصدير) تؤثر بالزيادة في المتغير التابع (العراقيل التنظيمية) بمقدار (2,036), كما يتضح من خلال المعامل المعياري (0,504), أن قوة العلاقة بين الاجراءات الادارية التمويل المخصص للتصدير و العراقيل التنظيمية بلغت (50,4%).

أما بالنسبة لاختبارات معنوية معاملات الانحدار يتضح من الجدول السابق أن قيمة (T)المحسوبة (4,449) للمتغير المستقل دالة إحصائيا عند مستوى معنوية اقل من (0,05).

بناءا على هذا فإننا نقبل الفرضية الرابعة بصيغتها.

-الفرضية الخامسة: زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل (القوانين و التشريعات الخاصة بالتصدير) تؤثر بالزيادة في المتغير التابع (العراقيل التنظيمية) بمقدار (0,848) اي بنسبة 84,8%, كما يتضح من خلال المعامل المعياري (0,208), أن قوة العلاقة بين القوانين و التشريعات الخاصة بالتصدير و العراقيل التنظيمية بلغت (20,8%).

أما بالنسبة لاختبارات معنوية معاملات الانحدار يتضح من الجدول السابق أن قيمة (T)المحسوبة (1,879) للمتغير المستقل غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية اقل من (0,05).

بناءا على هذا فإننا نرفض الفرضية الخامسة بصيغتها.

-**الفرضية السادسة**: زيادة وحدة واحدة من المتغير المستقل (التمويل و القروض الممنوحة للتصدير) تؤثر بالزيادة في المتغير التابع (العراقيل التنظيمية) بمقدار (1,326) كما يتضح من خلال المعامل المعياري (0,240), أن قوة العلاقة بين القوانين الجمركية و العراقيل الجمركية بلغت (24%).

أما بالنسبة لاختبارات معنوية معاملات الانحدار يتضح من الجدول السابق أن قيمة (T)المحسوبة (2,156) للمتغير المستقل ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من (0,05).

بناءا على هذا فإننا نقبل الفرضية السادسة بصيغتها.

مما سبق نقبل الفرضية الرابعة و السادسة و نرفض الفرضية الخامسة الخاصة بالمحور الثاني:

-**الفرضية الرابعة**: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل المخصص للتصدير و العراقيل التنظيمية.

– الفرضية الخامسة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين القوانين و التشريعات الخاصة بالتصدير و العراقيل التنظيمية.

– **الفرضية السادسة**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل والقروض الممنوحة من طرف البنوك و العراقيل التنظيمية.

IV.خلاصة الدراسة

قمنا بتقديم دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خارج قطاع المحروقات, وهذا بهدف تقييم مجموعة من العناصر الأساسية للبيئة و التي يمكن ان تقف ضد المؤسسة و تشكل مجموعة من العقبات و الحواجز التي تحد من قدرتها على التصدير او يمكن ان تمنعها نهائيا من هذا النشاط وتصبح فرصة اختراق الاسواق الدولية لديها شبه مستحيلة، ومن خلال محاور الاستبيان تمكنا من اختبار الفرضيات الموضوعة للدراسة, وكانت نتائج الاختبارات كالتالي:

الفرضية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين الإجراءات الإدارية و العراقيل الجمركية.

الفرضية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين خدمات النقل و العراقيل الجمركية.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين القوانين الجمركية و العراقيل الجمركية.

الفرضية الرابعة: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل المخصص للتصدير و العراقيل التنظيمية.

الفرضية الخامسة : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين القوانين و التشريعات الخاصة بالتصدير والعراقيل التنظيمية.

الفرضية السادسة : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل و القروض الممنوحة من طرف البنوك و العراقيل التنظيمية.

وخلصنا في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج و التوصيات:

أهم النتائج:

- تتشكل بعض العراقيل امام العملية التصديرية وهذا من حيث الثقافة و القوانين وقدرات المؤسسة؛
- يمر التصدير عبر العديد من الإجراءات الجمركية و التنظيمية؛
- حسب الدراسة فإنه تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مجموعة من العراقيل الجمركية و العراقيل التنظيمية؛
- تواجه المؤسسات عراقيل بالنسبة للقوانين و التشريعات الجمركية و الغير الجمركية الخاصة بالتصدير؛
- تواجه المؤسسات عراقيل في الإجراءات الإدارية الخاصة بالتصدير أي أن الاجراءات معقدة؛
- مشكل التمويل الموجه للمؤسسات المصدرة مطروح و هو الذي ترتكز عليه المؤسسات للدفع بالعملية التصديرية الى مستويات عليا؛
- القروض الممنوحة من طرف البنوك لا تعكس طموحات المسيرين للمؤسسات المصدرة كونها لا ترقى لتحقيق تطلعاتهم باختراق الاسواق الخارجية بفعالية أكبر.

أهم التوصيات:

- الاهتمام بتوفير المعلومات اللازمة حول الأسواق الأجنبية من خلال بناء قاعدة معطيات مركزية؛
- تغيير القوانين و التشريعات حتى تكون ملائمة لعمليات التصدير و مشجعة للمؤسسات الاقتصادية المصدرة؛
- التقليص من الاجراءات البيروقراطية الادارية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية المصدرة و العمل على التخلص منها نهائيا؛
- التوجه نحو رقمنة المصالح الفاعلة والتي تتدخل في العملية التصديرية بهدف تسريع وتيرة العمليات ومنح شفافية أكبر لهذه العملية؛

- تطوير الأدوات الإدارية و الجمركية؛
- توفير بدائل فورية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تواجه مشاكل في النقل لكي لا تتعطل عملية التصدير؛
- إعطاء فرص للتلاقي و التعارف مع المتعاملين من أسواق أجنبية من خلال إشراك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في المعارض الدولية؛
- تسهيلات على مستوى الإجراءات الجمركية من حيث عدم إطالة عمليات التفتيش و الشحن الفوري للبضائع لتفادي تلف العديد من المنتجات على مستوى الموانيء او مناطق العبور.

V. المراجع

- **الكتب بالعربية**

1- عبد السلام أبو قحف, (2001)، دراسات في إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر.

- **الكتب بالأجنبية**

1- Charles CROUE, (2006), Marketing International, Un consommateur Local dans un monde global, 5eme édition. de boeck, Bruxelle, Belgique.

2- 4Nathalie PRIME et Jean Claude USINIER, (2004), Marketing international, développement des marchés et management multiculturel, Vuibert, 2eme édition, paris, France.

- **المقالات**

1- عامر ملايكية ، (2017)، عراقيل تصدير المنتجات الغير نفطية في الجزائر : دراسة ميدانية لمدارك مديري الشركات المصدرة، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، العدد 24، الجزائر.

2- LEONIDOU L. C. (2004), An Analysis of the Barriers Hindering Small Business Export Development, Journal of Small Business Management.

المراجع

1LEONIDOU L. C. (2004), **An Analysis of the Barriers Hindering Small Business Export Development**, Journal of Small Business Management, 42(3), pp. 279–302.

2–عامر ملايكية ، (2017)، عراقيل تصدير المنتجات الغير نفطية في الجزائر : دراسة ميدانية لمدارك مديري الشركات المصدرة، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، العدد 24، ص ص 39–40.

3–عبد السلام أبو قحف، (2001)، دراسات في إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ص 57.

4Nathalie PRIME et Jean Claude USINIER, (2004), **Marketing international, développement des marchés et management multiculturel**, Vuibert, 2eme édition, paris,France, p33..

monde global, 5eme édition. de boeck, Bruxelle, Belgique, P 12.

Reference Translated From Arabic

Amer Malaikia, (2017), **Obstacles to the export of non-oil products in Algeria: a field study of the perceptions of managers of exporting companies**, Journal of Economic Reforms and Integration into the Global Economy, No. 24, pp. 39–40.

Abdul Salam Abu Qahf, (2001), **Studies in Business Administration**, first edition, Al-Isha'a Technical Library, Alexandria, Egypt, p. 57.